الإمارات ترسل طائرة مساعدات إلى إيطاليا لدعمها في مواجهة فيروس كورونا

أرسلت دولة الإمارات طائرة مساعدات تحمل نحو 10 أطنان من مختلف المستلزمات الطبية والوقائية إلى إيطاليا يستفيد منها نحو 10 آلاف من العاملين في القطاع الطبي لدعمها في مواجهة فيروس كورونا المستجد «كوفيد- 19».

تأتي هذه المبادرة في إطار تعاون دولة الإمارات مع الدول التي تشهد تفشي فيروس كورونا المستجد ومن أجل تعزيز الجهود العالمية للحد من انتشاره.

وقال عمر عبيد الشامسي سفير الدولة لدى الجمهورية الإيطالية في هذا الصدد «إن دولة الإمارات النزمت منذ تأسيسها بنهج العطاء للدول والشعوب في المحن والأزمات وقد أكدت أزمة فيروس كورونا المستجد ثبات هذا النهج وفاعليته وتجلى ذلك في الجهود التي قامت بها في عدد من الدول التي انتشر فيها الوباء و التي تعكس أصالة النهج الإنساني في السياسة الإماراتية التي لطالما وقفت قيادة وشعباً إلى جانب الدول والشعوب في الأوقات الصعبة».

و أضاف «أن هذه المساعدات تأتي في إطار المبادرات التي تقوم بها دولة الإمارات بتوجيهات من قيادتنا الرشيدة للمساعدة في مكافحة تفشي فيروس كورونا المستجد حيث وصلت يد العون إلى أنحاء كثيرة من العالم شملت التعاون مع منظمة الصحة العالمية إضافة إلى تزويد عدد من الدول من بينها الصين وإيران وأفغانستان وباكستان وسيشل بالمواد الطبية اللازمة ومواد الإغاثة والضروريات وكافة أشكال الدعم لتجاوز هذه الأزمة».

و أشار إلى أن المساعدات المقدمة من دولة الإمارات إلى إيطاليا من مستلزمات طبية و وقائية ستمكن الكوادر الطبية هناك من أداء واجبها في مكافحة انتشار الفيروس في البلاد، مؤكداً وقوف دولة الإمارات وقيادتها إلى جانب الشعب الإيطالي وكل شعوب العالم لتتجاوز هذه الكارثة الإنسانية.

من جهته قال لويجي دي مايو وزير الخارجية الإيطالي إن هذه المنحة المقدمة من دولة الإمارات تعتبر رمزا للتضامن بين البلدين ومساعدة هامة لأطبائنا وممرضينا و الطاقم الصحي.. وتقدم بالشكر باسم الشعب الإيطالي لحكومة دولة الإمارات وشعبها لأنه بفضل هذه المبادرة سيتمكن الآلاف من حماية أنفسهم و إنقاذ أرواح العديد من المصابين.

و أضاف : «إننا نخوض مرحلة أشبه بالحرب ضد هذا الفيروس حيث تبذل كوادرنا الطبية جهودا كبيرة في مواجهته. و تشكل أدوات الحماية الشخصية التي قدمتها اليوم دولة الإمارات إلى إيطاليا دعما لنا في هذه المواجهة.. و يأتي هذا الموقف تجسيدا للتضامن العملي في المساعدة الميدانية وإن إيطاليا لن تنسى أبدا الدول التي وقفت معها في هذه المرحلة الصعبة من الأزمة التي ليست صحية فحسب لكنها أيضا اقتصادية ومجتمعية «.

تتوقع السيطرة على كورونا أواخر مايو المقبل

إيران تمدد تعليق الدراسة أسبوعين آخرين

أوقفت إيران الأنشطة التعليمية في 5 مارس الماضي لمنع تفشي فيروس كورونا، وأعلنت السلطات الإيرانية بالأمس تمديد فترة إغلاق المدارس أسبوعين إضافيين في إطار تدابير منع تفشي فيروس كورونا.

وقال وزير التربية الإيراني محسن حاجي ميرزائي:»تقرر خلال اجتماع الهيئة الوطنية لمكافحة كورونا تعطيل كافة المراكز التعليمية لأسبوعين آخرين».

وأشار الوزير إلى أنه سيتم اتخاذ قرار بدء الأنشطة التعليمية من عدمه على ضوء الظروف القادمة. وكانت إيران أعلنت في 5 مارس الماضي إيقاف التعليم في البلاد في إطار تدابير الحد من انتشار الفيروس الذي أدى حتى اليوم إلى وفاة أكثر 3 آلاف و739 شخصًا في البلاد.

من جانبه، قال وزير الصحة الإيراني سعيد نمكي، أمس الثلاثاء، إنهم يستهدفون السيطرة على وباء كورونا في البلاد، بحلول أواخر مايو المقبل.

وأضاف نمكي خلال كلمة ألقاها بالبرلمان، أنهم لم يسيطروا بعد على الفيروس، مشدداً على أهمية مراعاة التباعد الاجتماعي والعزلة، بحسب ما نقلته وكالة «فارس» للأنباء. وتابع: «إن شاء الله، سنسيطر على وباء كورونا، بحلول أواخر مايول المقبل».

وأشار إلى حرصهم خلال اتخاذ القرارات والتدابير الصحية، على تجنيب الاقتصاد أي ضرر أو انتكاسة.

وأوضح الوزير في الوقت ذاته، أن العقوبات الأمريكية على بلاده، تصعب من مكافحة طهران للفيروس.

وسجلت إيران أول إصابة بكورنا في 19 فبراير الماضي، بمحافظة قم، وبلغت الوفيات فيها حتى مساء الإثنين، 3 آلاف و739، فيما ارتفعت الإصابات إلى 60 ألفا و500. وحتى صباح أمس الثلاثاء، بلغ عدد مصابي كورونا حول العالم قرابة مليون و350 ألفا، توفي منهم نحو 75 ألفا، فيما تعافى حوالي 287 ألفا.

الهند تستغل «كورونا» لغزو جامو وكشمير ديموغرافياً

- تشريعات جديدة تمنح مواطنين هنود صفة «مواطن محلي» لتمكينهم من الإقامة والعمل
- حقوقي: التشريعات مهدت الطريق للسيطرة التدريجية على المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية

يهيمن القلق والخوف على سكان الجزء الخاضع للسيطرة الهندية من جامو وكشمير، بسبب تشريعات هندية جديدة تمهد لـ»غزو ديموغرافي» للمنطقة من مختلف الولايات الهندية، في وقت ينشغل فيه العالم بمواجهة فيروس كورونا.

وأصدرت الحكومة المركزية الهندية، قبل أيام، تشريعات تمنح مواطنيها الذين عاشوا في جامو وكشمير لمدة تزيد على 15 عاما، صفة «مواطن محلي»، لتمكينهم من امتلاك الأرضي والإقامة والعمل في المنطقة، إضافة إلى تبوء المناصب العامة.

ووفقا لهذه التشريعات، التي نشرت في الجريدة الرسمية الثلاثاء الماضي، فقد تم أيضا منح المهاجرين، الذين ترعاهم الدولة في جامو وكشمير، والمواطنين الهنود الذين عملوا في مكاتب منطقة الحكم الذاتي لمدة 10 سنوات على الأقل، وكذلك أسرهم، صفة «مواطن محلي».

ويُطلق اسم جامو وكشمير على الجزء الخاضع لسيطرة الهند من إقليم كشمير، ويضم جماعات مقاومة تكافح منذ 1989، ضد ما تعتبره «احتلالا هنديا» لمناطقها.

ويطالب سكان المنطقة بالاستقلال عن الهند، والانضمام إلى باكستان، وذلك منذ استقلال البلدين عن بريطانيا عام 1947، واقتسام إسلام آباد ونيودلهي الإقليم ذا الأغلبية المسلمة.

سيطرة تدريجية

يقول ظفر شاه، محام ورئيس سابق لنقابة المحامين في جامّو وكشمير، إن التشريعات الجديدة «مهدت الطريق للسيطرة التدريجية على المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية في جامو وكشمير».

ويضيف شاه، وهو يترأس دعوى مرفوعة أمام المحكمة العليا بالهند ضد التعديلات الدستورية الأخيرة المتعلقة بالوضع القانوني الخاص للمنطقة، أن سكان جامو وكشمير، قلقون من أن تصبح هذه التغييرات دائمة.

وفي 5 أغسطس الماضي، قررت الحكومة الهندية إلغاء وضع الحكم الذاتي الخاص بمنطقة جامو وكشمير، وتقسيمها إلى إقليمين، وفرضت عليها قيودا على التجوال والاتصالات وفصلت خدمة الإنترنت.

ويتابع شاه بالقول إن الحكومة الهندية الحالية وضعت هدفًا نصب عينيها منذ وصولها إلى السلطة، وهو توجيه ضربة جديدة لمنطقة الحكم الذاتي في جامو وكشمير. وشدد على أنه من الخطأ أن تتخذ الحكومة المركزية الهندية مثل هذه الخطوة، حتى قبل النطق بالحكم في دعاوى قضائية مرفوعة ضد التعديلات الدستورية الأخيرة بشأن كشمير.

تغيير ديموغرافي

وفق شيخ شوكت، أستاذ قانون ووزير سابق بحكومة جامو وكشمير، فإن التشريعات الجديدة ستمكن آلاف المواطنين الهنود، الذين يعيشون حاليًا في جامو وكشمير، من شغل مناصب عامة.

وأوضح شوكت أن الشيء نفسه ينطبق على حيازة العقارات والممتلكات، فالحكومة الهندية تستغل الظروف التي يمر بها العالم، على خلفية المساعي الدولية لوقف انتشار فيروس «كورونا المستجد»، من أجل غزو منطقة جامو وكشمير ديموغرافيًا.

وحتى صباح أمس الثلاثاء، بلغ عدد مصابي كورونا حول العالم قرابة مليون و350 ألفا، توفي منهم نحو 75 ألفا، فيما تعافى حوالي 287 ألفاً حسب موقع «Worldometer».

وشدد على أن هذه التغييرات قد تتحول إلى دائمة، حتى لو تمت استعادة الوضع الدستوري الخاص لمنطقة جامو وكشمير، حيث تسيطر الدولة الهندية على الجهاز التنفيذي العام في المنطقة، من خلال السيطرة على الموظفين العموميين.

تشريعات فاشية

حميد نعيم، الناشط المؤيد للاستقلال وأستاذ اللغة الإنجليزية بجامعة كشمير، وصف التشريعات الجديدة للحكومة المركزية الهندية حول جامو وكشمير بأنها «تشريعات بنكهة الفاشية».

وأضاف نعيم أن الحكومة الهندية بدأت باتخاذ إجراءات وإصدار تشريعات تستهدف الواقع الديمغرافي لجامو وكشمير، في فترة تشهد فيها البلاد تطبيق حجر صحي إلزامي على خلفية جائحة «كورونا المستجد».

وشدد على أن شروط الحجر الصحي، التي يجب على السكان الالتزام بها لمنع انتشار الفيروس، يجب أن تجعل العالم أكثر اهتمامًا بوضع سكان كشمير، الذين يعيشون في حجر إلزامي منذ ثمانية أشهر.

وشدد على أن سكان جامو وكشمير سيواصلون النضال للبقاء كمجموعة عرقية مسلمة، رغم إشاحة العالم وجهه عن قضية كشمير في هذا المنعطف التاريخي الهام.

اعتراض الأحزاب المحلية

أعربت الأحزاب السياسية الممثلة في جامو وكشمير عن معارضتها للتشريعات الهندية الجديدة، معتبرة أنها تستهدف الواقع الديمغرافي للمنطقة.

وقال الطاف بخاري، زعيم حزب «Apni»، لوسائل إعلام محلية مؤخرًا، إن توقيت التشريعات الجديدة كان مفاجئًا تمامًا. وتم إنشاء هذا الحزب حديثًا للدفاع عن استعادة الوضع القانوني السابق لجامو وكشمير كمنطقة حكم ذاتي.

ووصف بخاري التشريعات الجديدة للحكومة الهندية بأنها عبارة عن تصرفات بيروقراطية لا قيمة لها؛ فهي لا تأخذ بعين الاعتبار آمال وتطلعات الشعب، وتستهدف الواقع الديموغرافي للمنطقة.

لوحت بانتكاسة

الصحة العالمية تحذر الدول العربية: لا ترفعوا الإجراءات مبكراً

أكد متحدث باسم منظمة الصحة العالمية، أمس الثلاثاء، أن المنظمة ليس لديها توصيات شاملة للدول والمناطق العربية فيما يتعلق بتخفيف الإجراءات الرامية إلى إبطاء انتشار وباء كورونا، لكنها تحث على عدم رفع هذه الإجراءات قبل الأوان.

وقال المتحدث باسم المنظمة، كريستيان ليندمير، في مؤتمر صحافي افتراضي، إن «أحد أهم الجوانب هو عدم التخلي عن الإجراءات قبل الأوان حتى لا تحدث انتكاسة مجدداً».

كما أضاف أن «الأمر يشبه كونك مريضاً.. إذا خرجت من الفراش مبكراً وركضت قبل الأوان فأنت تخاطر بأن تتعرض لانتكاسة وتعاني من مضاعفات».

انتقدت إحجام غوتيريش وتقرير فريقه عن تسمية روسيا كطرف مسؤول عن الهجمات

هيومان رايتس: التقرير الأممي حول سوريا «سطحي ومخيب للآمال»

انتقدت منظمة «هيومان رايتس ووتش» الحقوقية، التقرير الذي قدمه أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى مجلس الأمن حول هجمات على منشآت مدنية بمنطقة «خفض التصعيد» شمال غربي سوريا، وقالت إنه «مخيب للآمال» ومعلوماته «سطحية».

ومساء الإثنين، أبلغ غوتيريش مجلس الأمن بمسؤولية النظام السوري عن إعاقة لجنة التحقيق الأممية التي شكلها في أغسطس 2019، بشأن هجمات على مقار أغلبها مراكز طبية في منطقة «خفض التصعيد».

وبعث الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، خوزيه سينجر، رسالة رسمية مع ملخص للتقرير الخاص الذي أعده فريق التحقيق في 7 حوادث وقعت شمال غربي سوريا، عقب توقيع تركيا وروسيا مذكرة تثبيت وقف إطلاق النار في 17 سبتمبر 2018 (اتفاق سوتشي)». وردا على ذلك، انتقد لويس شاربونو، مدير منظمة «هيومان رايتس ووتش» الدولية، في رسالة وزعها على الصحفيين بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، إحجام غوتيريش وتقرير فريقه الأممي عن «تسمية روسيا صراحة كطرف مسؤول عن الهجمات على المقار المدنية إلى جانب النظام السوري».

وقال شاربونو في رسالته: «توصيات التقرير ضعيفة وسطحية ومخيبة للآمال بشدة، خاصة في ضوء النتائج التي توصل إليها بأن غالبية المرافق التي تم التحقيق فيها تعرضت للهجوم بعد مشاركة إحداثياتها مع الأمم المتحدة».

وتابع: «التقرير أشبه بأدوات التجميل حين يتعلق الأمر باستخدام إحداثيات الأمم المتحدة في الهجوم علي المستشفيات بدلا من حمايتها».

نتنياهو وغانتس يتفقان حول فرض السيادة على غور الأردن

اتفق رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو وزعيم تحالف «أزرق أبيض» بيني غانتس، على فرض السيادة على غور الأردن والمستوطنات غير الشرعية بالضفة الغربية المحتلة، في يوليو المقبل.

يأتي ذلك في إطار الاتفاق المرتقب على تشكيل ائتلاف حكومي بينهما، وفق ما أوردته قناة «كان» الرسمية والقناة 13 وعدد من الصحف العبرية من بينها يديعوت أحرونوت ومعاريف.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية أنه وبعد خلافات بين الليكود (بزعامة نتنياهو) وأزرق أبيض حول مسألة فرض السيادة على مستوطنات الضفة الغربية، فإن الطرفين توصلا على ما يبدو إلى تفاهمات.

ووفق الاتفاق المتبلور لتشكيل الائتلاف الحكومي، بات بإمكان نتنياهو الحصول على مصادقة الحكومة على مسألة فرض السيادة مطلع يوليو المقبل.

ومن المرتقب خلال ساعات، توقيع الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة يتناوب كل من غانتس ونتنياهو على رئاستها لمدة 18 شهرا، على أن يبدأ الأخير المهمة أولا.

وبحسب الاتفاق، سيكون غانتس نائبا لنتنياهو خلال ولاية الأخير، ثم تتبدل الأدوار خلال الـ18 شهرا الثانية. وسيكون على نتنياهو –بحسب الاتفاق– التشاور مع نائبه غانتس حول فرض السيادة، بالإضافة للحصول على الدعم الأميركي للقرار، ليس أكثر من ذلك.